الفصل الحادي عشر

المشاركة السياسية

تعدّ المشاركة السياسية من أهم القضايا التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالدراسة والتحليل، فهى من العمليات الاجتماعية والسياسية، وبعض الباحثين يعرّف المشاركة السياسية بأنها العملية التى يلعب الفرد من خلالها دورًا فى الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة فى وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[1].

تعرّف المشاركة السياسية كذلك، بأنها تلك الأنشطة السياسية التى يشارك بمقتضاها، أفراد مجتمع ما فى اختيار حكامه، وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى[2].

فالمشاركة السياسية من وجهة النظر هذه بالنسبة للمواطنين، تشمل النشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة، المثال على النشاطات السياسية المباشرة: هو تقلد منصب سياسى معين. أما غير المباشرة: فهى تلك التى تمثل المعرفة بالمشاكل العامة وبعض أشكال العمل المختلفة.

المنظور الثانى الذى أعطى للمشاركة السياسية والشعبية معنى حقيقيّا، هو ذلك المنظور الذى ينطلق من أن الديمقراطية هى الحكم الشعبى، وليست التعبير الشعبى فقط، وأن الفرد الراشد فى أى مجتمع يجب أن يسهم فى اتخاذ القرار دون الغفلة على أنه ربما يكون بطريقة أو بأخرى هو المسؤول عن تنفيذه، وهذا ماسأتناوله فى نهاية هذا الفصل.

1- عبد الهادى الجوهرى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص55.

2- المرجع السابق، ص56.

من أهم المبادئ التى تقوم عليها المشاركة السياسية:

أولاً: المشاركة السياسية الشعبية لاتعنى المشاركة فقط على المستوى الأفقى، أى أنها تكون بين أناس ذى طبيعة واحدة، وإنما تكون المشاركة خليطاً من ذلك، إلى ماقلته آنفاً، فنجد المواطن هنا يقف سلبيّا ولامبالياً، وهذا ربما يرجع إلى مايتوقعه من نتائج مترتبة على مشاركته هذه، فهو قد يشعر أن اشتراكه فى أنشطة مجتمعه بصفة عامة والسياسة على وجه الخصوص، فيه تهديد لحياته الخاصة، وهذا التخوف يسود فى المجتمعات التى لاتمارس فيها ديمقراطية حقيقية، ففى مثل هذه المجتمعات لايحس الكثير بانتمائهم لمجتمعهم، فهم يسيطر عليهم الشعور بأنهم غرباء، مثل هذا السلوك ينمو ويظهر فى مجتمع يفتقر إلى الديمقراطية الحقيقية.

بعضٌ آخر يرى أن المشاركة فى العمل السياسى قد يكون لها تأثير على علاقاته بالأصدقاء والجيران، وربما يؤثر على وضعه ومكانته الاجتماعية.

إن مكانة الفرد من وجهة نظر علماء الاجتماع، فى المجتمعات المتخلفة تتحدد على أساس انتمائه للقبيلة، وفى المجتمعات الثانية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذى يشغله. أما فى مجتمع عصر الجماهير فإن مكانة الفرد تتحدد وفق الدور الذى يؤديه فى خدمة نفسه ومجتمعه، ومدى مشاركته الفاعلة فى النهوض بمجتمعه.

آخرون يرون أن اشتراكهم فى العمل السياسى قد يهدد مركزهم المهنى فقضية انتمائهم إلى أى تجمع قد يؤدى بالتجمعات الأخرى إلى إلحاق نوع من الضرر بهم، كما أنهم يرون أن نتائج العمل السياسى غير مؤكدة وغير ذات فائدة، وأن هناك نوعًا من الهوة بين القول والفعل فى المجتمع، وهذا يدفعهم إلى عدم المشاركة السياسية.

هذه مجموعة من المحاذير التى تعوق المواطن فى ظل الأنظمة التقليدية عن المشاركة فى الحياة السياسية، هذه المحاذير فى النظرية الجماهيرية لا وجود لها، لأنها أعطت الحق كل الحق للمواطن سواء أكان ذكراً أم أنثى فى المشاركة الحقيقية الفعالة فى جميع مايخص المسائل العامة والخاصة. فاللجان الثورية لاتسعى إلى السلطة، لكنها تحرض وتدفع الجماهير لحضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى حالة

انعقادها والمشاركة فى أعمالها، حتى تتحقق المشاركة السياسية الشعبية الفعالة والخاصة بصنع القرار وتنفيذه. أى أفقيًا ورأسيًا بين مختلف المستويات والهيئات.

ثانيًا: اتخاذ القرار الذى يخدم المصلحة العامة، لايجب أن تقوم به مجموعة فقط تعدّ نفسها نخبة مميزة فى المجتمع، وإنما المشاركة تكون واسعة النطاق بحيث تشمل القاعدة العريضة للبناء الاجتماعى.

ثالثًا: إن القرارات العامة لابد لها من أن تعكس حاجة المواطنين بصفة عامة، والتخطيط التنموى الفاعل هو الذى يشارك فى وضعه ومناقشته مختلف شرائح المجتمع.

رابعًا: عملية المشاركة الشعبية السياسية، لابد لها من أن تشتمل على عمليات الضبط والرقابة والمشاركة فى اتخاذ القرار.

وعندما نتناول بالدراسة والتحليل أشكال المشاركة السياسية، علينا أن نميز بين شكلين من أشكال هذه المشاركة: الشكل الأول وهو المشاركة السياسية الرسمية التى يقوم بها الرسميون، ومتقلدو المناصب، من واقع الحفاظ على مصالحهم الخاصة، وذلك من خلال تحقيق الدوام والاستمرار إلى جانب الاستقرار للنسق الذى يسيطرون عليه. هنا فى هذا الموقف قد يواجهون مصاعب وتضارب مصالحهم مع مصالح الآخرين من أعضاء المجتمع، مما قد يقود إلى حالة من الصراع. أما المشاركة السياسية غير الرسمية فتمثلها جماعات المصلحة والضغط والأقليات، هذا الأمر يقودنا إلى التسليم بأن المعارضة فى أى نسق سياسى هى بمثابة المشاركة السياسية غير الرسمية.

فالمشاركة السياسية من وجهة نظر الأنظمة التقليدية يمثلها من يشغلون المناصب السياسية العليا، الذين يمتلكون عملية صنع القرار السياسى الذى يؤثر فى المجتمع وعلاقاته الخارجية.

ثم يأتى المستوى الثانى من المشاركة الذى يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها إلى جانب صغار الموظفين، فهؤلاء قد يستطيعون التأثير فى عملية صنع القرار، وذلك بما يمتلكون من مصادر للقوة التى بدورها قد تؤثر على النسق السياسى.

ثم يأتى بعد ذلك المستوى الثالث، وهو الذى يتكون من أعضاء التنظيمات السياسية، أولئك الذين يدعون الدفاع عن المصلحة العامة بمشاركتهم فى المؤتمرات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية، وهذا على أية حال يقل تأثيره فى مجال العمل السياسى.

ثم يلى ذلك من لهم الحق بالإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، هؤلاء فى العادة، مشاركتهم لا تأتى من واقع إحساسهم بالمشاركة السياسية، وإنما من وجهة نظر تختلف من فرد إلى آخر. ثم يأتى بعد ذلك العابثون سياسيًا، وهؤلاء يمثلون قاعدة عريضة فهم على حد تعبيرى، منصرفون عن الساحة السياسية فهم لايأخذون حتى دور المتفرج.

على أية حال تتمثل السلبية السياسية فى اللامبالاة وعدم الاهتمام بالأفراد والظواهر والمواقف فى المجتمع، ثم الشك السياسى فى أحوال وأقوال الآخرين، وبوجه خاص فى قيادات المجتمع، والنظر إلى العمل السياسى على أنه عمل سىء، وأن الثقة معدومة فى رجل السياسية وهذا يعدّ أمرًا غير مقبول.. هذا مايخص السلبية. أما فيما يخص الفردية السياسة، فهى حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسى، بل عن مايدور فى المجتمع من أنشطة مختلفة.

إن أشكال المشاركة الشعبية السياسية ترتبط بمستويات مختلفة، تعتمد فى فعاليتها على النسق السياسى، ومايسوده من أفكار ومايمثله من مصالح. من هنا نجد أن اتجاهات المواطنين فى المشاركة السياسية تقوم على دوافع مختلفة منها: النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يجرنا أو يدعونا إلى القول: إن لكل فعل يقوم به الإنسان لابد أن يكون له هدفٌ يسعى إلى تحقيقه.

وعند البحث فى عملية المشاركة السياسية نجد أن الالتزام السياسى يشكل ركناً هامًا، لأنه يعدّ أحد اتجاهات السياسة الهامة المرتبطة بالمشاركة، وخاصةً عندما يشعر الناس بأن المشاركة فى السياسة هى إحدى الواجبات الوطنية، ومشاركتهم تأتى

انطلاقاً من شعورهم بالانتماء والالتزام نحو وطنهم. هذا الشعور بالانتماء إلى الوطن، يأتى من خلال التنشئة السياسية، كما أشرت فى الفصل السابق.

من هنا نجد أن طبيعة المشاركة السياسية قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسى إلى آخر، وإذا ما عددّنا أن المشاركة السياسية قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسى إلى آخر، وإذا ما عددّنا أن المشاركة السياسية هى المقياس الحقيقى للديمقراطية، فما هى إذاً هذه المشاركة؟

إن المشاركة السياسية الشعبية الحقيقية لاتقوم إلا فى ظل الديمقراطية الشعبية المباشرة، المقامة أساساً على الممارسة المباشرة للسلطة من قبل الجماهير على مختلف المستويات، وفى كل المجالات وفى حرية تامة، وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فالمشاركة السياسية فى ظل الديمقراطية المباشرة لاتعنى مجرد التعبير الشعبى، وإنما هى الحكم الشعبى الذى يتحقق عن طريق المشاركة الحقيقية. وعند تطبيق الديمقراطية المباشرة يصبح الشعب بأكمله هو الحاكم، وهو الذى يخطط وينفذ.

عند انعقاد المؤتمرات الشعبية يحتدم النقاش، ويشارك فى هذا النقاش كل فئات المجتمع، ولكل المشاركين الحق فى الإدلاء بآرائهم فى الموضوعات المعروضة، ويقدمون مقترحاتهم وقراراتهم بكل حرية وبدون تدخل من أى أحد.

فالمناقشات داخل المؤتمرات الشعبية تدل على مدى وعى الجماهير، بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفى كل الأحيان نجدهم، (أى المشاركين) يضعون مصلحة المجتمع وحرية إرادته واستقلاله فوق أية اعتبارات أخرى.

على أن المشاركة السياسية فى النظم التقليدية تحكمها مصالح الأعضاء الشخصية والاعتبارات الحزبية، وما كثرة الاضطرابات والمظاهرات من جانب فئات المجتمع المختلفة إلا دليل على أن المشاركة الشعبية الصحيحة لاتقوم إلا فى ظل الديمقراطية الصحيحة، وهى الديمقراطية المباشرة.

إن مجرد وجود البرلمان يعنى غياب الشعب، ولكن الديمقراطية المباشرة لاتقوم

إلا من خلال مشاركة الشعب، وليس من خلال نشاطات شكلية. لقد ظلت البرلمانات تمثل الحاجز الشرعى بين الشعوب وممارسة السلطة[1].

وعلى حد قول «جان جاك روسو» فإن الديمقراطيات الحالية هى ديمقراطيات التمثيل حيث يحكم الممثلون بدل الشعب نفسه، فكيف يكون هناك مجال للمشاركة السياسية؟ والحزب فى ظل الأنظمة السياسية الحالية عدّ على قمة أنواع المشاركة السياسية بالنسبة لجموع الشعب، وعدّ أداة من أدوات الحكم التى تتحقق بها المشاركة. ولكن الواقع يختلف تمامًا، فالحزب هو الدكتاتورية العصرية.. هو أداة الحكم الدكتاتورية حتى الآن، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو العقيدة الواحدة، وهؤلاء يكوّنون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة[2].

إن الأنظمة الحزبية سواء أكانت متعددة الأحزاب، أم ذات الحزب الواحد لاتضمن، بأية صورة من الصور، مشاركة الشعب فى الحكم، وتظهر شعارات الشعب فقط عندما يدلى الناخبون بأصواتهم خلال الانتخابات العامة لاختيار ممثليهم الذين يقومون فيما بعد باتخاذ القرارات بالنيابة عنهم، وكيفية جعل هذه المشاركة سياسية.

هذا الأسلوب يعدّ ديمقراطية زائفة ومشاركة سياسية غير حقيقية، لأنه لايقيم أى اتصال بالشعب، والسيادة فى الواقع تغتصب وتمارس من قبل ممثلى الشعب وليس بمشاركة الشعب. ففكرة التمثيل بكاملها تدل دلالة تامة على استحالة أن يشارك كل الناس، بكل مافى الكلمة من معنى فى أى وقت، وعلى نحوٍ كافٍ وذى معنى فى طريقة الحكم.

إن أى نظام يقوم بفصل الشعب عن سلطته، أى مشاركته السياسية الحقيقية التى تدعو إليها الديمقراطية الشعبية المباشرة، يكون تزييفاً للديمقراطية الداعية إلى المشاركة.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق، ص 14.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق ذكره، ص23.

من هنا نجد أن النظرية العالمية الثالثة تؤكد بشدة على أن سيادة الأفراد يجب ألا يتنازل عنها لأيٍّ كان مهما كانت صفته، ولكن يجب أن تمارس بمسؤولية لأن التمثيل على حد علمى يعدّ إنكاراً للمشاركة، ولكن الديمقراطية المباشرة تجعل مشاركة الناس مشاركة حقيقية حيث يحكمون أنفسهم بأنفسهم، كما أننا نجد أن النظرية الجماهيرية تسعى إلى تصفية النظام النيابى الذى يفرض على الناس الإذعان والخضوع.. أى علاقة الحاكم ـ والمحكوم. أما الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة فقد قامت على أساس إيجاد أسلوب سياسى منتظم يكون منسجماً مع مفهوم الحكم الشعبى الذى به وفيه يشرف الناس على شؤونهم وشؤون مجتمعهم.

فالنظرية العالمية الثالثة بمعناها الواسع هى نظام انعتاقى يؤكد على كرامة الإنسان وحريته على المستوى الفردى والجماعى، محققة فى نفس الوقت أسمى أنواع المشاركة الشعبية السياسية الحقيقية، وتصوغ كذلك مفهوماً لنظام سياسى يضمن لكل الناس ممارسة حقوقهم الطبيعية بدون اللجوء إلى أية نيابة.

عند الحديث عن المشاركة السياسية الشعبية لايجد الفرد بدًّا من تناول مبدأ الشورى فى الإسلام، باعتباره من أهم المبادئ التى تقوم عليها الديمقراطية عامة وهى حكم الشعب، فالإسلام فى الواقع يركز على أهمية ارتباط الفرد بالمجتمع وأهمية الجماعة، وقد جعل الإسلام الشورى أساسًا من أسس الدولة ونص على مبدأ الشورى فى القرآن بما لايقبل التأويل، فقد جاء فى سورة الشورى: ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾[1].. هذا الأساس نجده لايقتصر على تعامل الأفراد فى علاقاتهم مع بعضهم بعضًا إنما يتعداه إلى العلاقات العامة. ومبدأ الشورى هذا يسرى على كل أوجه الحياة السياسية وكل الأمور ذات الطابع العام فى الدولة، فالشورى جزء لايتجزأ من أسلوب الحكم. وهناك العديد من الأمثلة فى القرآن والسنة التى تؤكد على الشورى كمبدأ، وأساس لممارسة السلطة فى كل جوانبها:

﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ** ﴾[2].

فالشورى من المفاهيم الأساسية الهامة التى تمثل جوهر مضمون الديمقراطية، بمعنى

1- سورة الشورى ـ الآية 38.

2- سورة آل عمران ـ الآية 159.

المشاركة الشعبية، والرقابة والمتابعة الشعبية على أعمال الحكومة، فالدولة الإسلامية مؤسسة أساساً على الرضا الشعبى والشورى الحقيقية.

فى هذا المجال تجدر الإشارة إلى المشاركة عند «روسو»، فنجده ـ أى «جان جاك روسو» ـ ينادى عموماً بضرورة اشتراك الشعب فى السيادة السياسية مباشرة، ويؤكد على أن السيادة لايمكن أن تمثل، لنفس السبب الذى لايمكن معه أن تباع، وأن السيادة تقوم فى جوهرها على الإرادة العامة، هذه الإرادة التى لاتمثل على الإطلاق[1]. ونجده كذلك لايؤمن بالممثلين السياسيين من الشعب، ويرى أن وجود ممثلين سياسيين يعدّ تقصيراً فى حق الإرادة العامة حيث يمثل تخليهم عن الصالح العام وانشغالهم بمصالحهم الخاصة. فنجده يركز على إهمال المواطنين فى الخدمة العامة والمشاركة السياسية، وهذا ما يعدّ سبباً للاضطرابات، ومؤثراً على هلاك الدولة وإعلاء لمصلحة المواطنين الشخصية على حساب المصلحة العامة، فكلما كان نظام الدولة صالحاً كانت الأولوية للأعمال العامة عن الأعمال الخاصة. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك إلى حد أنه عدّ أن الشعب إذا جعل عنه ممثلين، فإن فى هذا قضاء على حريته، بل على وجوده نفسه، فالشعب إذا جعل لنفسه ممثلين لايكون حرّا، وطبيعى أن ينكر وجوده[2].

وعندما تناول بالتحليل المشاركة السياسية نجده يتناول الديمقراطية المباشرة حيث أنه يؤكد إمكانية تطبيقها فى الدول الحديثة، على الرغم من تزايد عدد السكان، وذلك عن طريق أن تكون اجتماعات الشعب بالتناوب بين المدن الرئيسية المختلفة من أجل ممارسة السلطة وتحديد ثقته بالحكومة وموظفيها، وبهذا، حسب وجهة نظره يمكن التغلب على صعوبة التقاء كل أفراد الشعب فى الدولة عن طريق الاجتماع، وهو يؤكد على أهمية ذلك بقوله: إذا ما اجتمع الشعب اجتماعًا شرعيًا كهيئة ذات سيادة، انقطع كل قضاء للحكومة[3].

ولكن «روسو» قد قام بتوضيح كيف أن إعطاء الأولوية للمصالح الخاصة على

1- جان جاك روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف، 1954 ،ص 152.

2- المرجع السابق، ص155.

3- المرجع السابق، ص170.

المصلحة العامة أدى بالأفراد إلى استخدام نواب الشعب، فهو يؤكد ذلك فى قوله: أدى فتور حب الوطن والمصلحة الخاصة واتساع الدولة وسوء استعمال الحكومة إلى تحليل سبيل نواب الشعب فى مجلس الأمة. وهذا ماجرى تسميته فى بعض البلدان بالطبقة الثالثة، وهكذا وضعت مصلحة الاكليروس والإشراف فى المرتبتين الأولى والثانية، ولم توضع المصلحة العامة فى غير المكان الثالث[1].

ونجده يؤكد على أن نواب الشعب ليسوا بممثليه ولكنهم وكلاؤه، وبالتالى لايجب أن يقرروا شيئًا دون الرجوع للشعب. ويؤكد كذلك على أن الإرادة العامة تتضح عند حصر الأصوات، فالأغلبية أى العدد الأكبر على حد تعبيره يلزم جميع الأصوات الأخرى فى جل الأوقات إن لم يكن دائماً، حيث إن الإرادة العامة يعبر عنها برأى الأغلبية.

أنواع الحكم عند «روسو» تتناسب عكسيًا مع عدد السكان، فالديمقراطية تلائم الدولة الصغيرة، والأرستوقراطية تلائم الدول المتوسطة، فى حين أن الملكية تناسب الدول الكبيرة، أى كبيرة السكان، فضلاً عن إمكانية وجود نظم حكم مركبة. إلا أننا نجده يفضل الديمقراطية بمفهومها المباشر، مؤكداً على المشاركة الشعبية والإرادة العامة.

ونجده يعبر عن الديمقراطية بالآتى: إذا نظرنا إلى الاصطلاح فى أوثق معانيه، ربما أنه لم توجد ديمقراطية حقيقية قط، إن لم توجد مطلقاً، فما يخالف النظام الطبيعى أن يحكم العدد الأكبر وأن يحكم العدد الأصغر . . ولو وجد شعب من الآلهة لكانت حكومته ديمقراطية، فحكومة بالغة الكمال كهذه لاتلائم الآدميين[2]. ومن ناحية أخرى نجده قد أشار إلى أن الديمقراطية تتعرض للإضطرابات الداخلية والحروب وإلى تغير نظام الحكم.

إن تأكيد «روسو» على أن استقلال الإرادة افتراض أساسى من افتراضات الديمقراطية، يقتضى أن تكون الموافقة الصادرة عن الشعب موافقة جماعية وليست موافقة الأغلبية، فأى نوع من السيطرة ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية، هى نقيض للديمقراطية. فالاستقلال حق للأقلية كما هو للأغلبية، وبالتالى يتعين عدم

1- المرجع السابق، ص 172.

2- المرجع السابق، ص 160.

خضوع الأقلية إلا للقوانين التى وافقت عليها، من هنا يبدو تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية، أمرٌ يعدّ متناقضاً للحكم الديمقراطى. حيث إن واجب كفالة حماية الأقلية من اضطهاد الأغلبية أمرٌ لاينفصل عن المبدأ الديمقراطى.

على أن قيام سلطة الشعب لايأتى إلا بالديمقراطية المباشرة، وتنازل المواطن عن حقه فى قبول التشريع من عدمه يتوافق مع تصرف المواطن فى إرادته المستقلة، وهذا أمر غير مقبول ديمقراطيًا، لأن الديمقراطية الحقيقية هى ممارسة المواطن لسلطته مباشرة.

كما أننا نجد أن سلطة الشعب على أية حال تتطلب الموافقة الاجتماعية للمواطنين وليس أغلبيتهم، وهذا الشرط يكفل احترام الجميع، لأن كل سيطرة تناقض الديمقراطية ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية.. فالديمقراطية تعنى الحرية والمساواة وهى نقيض الإكراه، واحترام شرط الاجتماع هو الذى يحقق الانسجام بين واجب الاستقلال ومقتضيات السلطة.

وقد توقع «روسو» أزمة النظام السياسى، حيث نجده يقول: فى البدء كان الشعب السيد يدير مقدراته بنفسه ويباشر مايريد، ولكنه مالبث أن عهد إلى بعضهم بتنفيذ مشيئته، والغرض أن هؤلاء بعد أن ينفذوا مهامهم، يقدمون حساباً عنها، ثم ينخرطون فى المساواة المشتركة، وتدريجيًا تأخذ اللجان طابع التكرار ثم الاستمرار وبصورة غير محسومة، تتشكل هيئة تباشر العمل بصفة مستمرة تكتفى بتقديم الحساب على الأمور الخطيرة، وأخيرًا لاتقدم أى حساب[1].

أود هنا أن أشير إلى مجموعة من الاستخلاصات والقضايا الهامة المرتبطة بتطبيقات عملية المشاركة السياسية، وذلك اعتمادًا على ما أشار إليه كل من «كورفيتاريس» و«دويراتز» فى دراستهم لوضعية علم الاجتماع السياسى[2]. ومن التساؤلات الهامة التى أثارها الباحثان: هل المشاركة فى السياسة مسألة حقيقية؟ وكيف ترتبط المشاركة بعنصر القوة؟ ويجيب الباحثان عن هذين التساؤلين إجابة عامة، إذ لاحظا أن اتجاه الجماعات من ذوى المكانة العليا أكثر مشاركة من غيرهم

1- المرجع السابق ذكره، ص 138.

2- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 166.

فى الشؤون السياسية، الأمر الذى يزيد بالتالى من تأثيرهم فى عملية صنع واتخاذ القرار، من هنا نجد أن المشاركة تحت نحو منحى النخبة.

كما أن الباحثين فى معرض ما خرجا به من المشاركة السياسية، يشيران إلى ما انتهى إليه كل من «فيربا» و«نى»، من أن المشاركة ميكانزم قوى لضبط المواطن[1]. فعلى العموم وكما أشرت سابقاً نجد أن المشاركين النشطين أكثر قدرة على التأثير، ومن ثمّ يتاح لهم الحصول على مايريدون أكثر من هؤلاء غير النشطين، إلا أن المشكلة التى تبرز هنا، هى أن مطالب المشاركين النشطين ليست فى كل الأوقات تعكس نفس المطالب العامة.

وقد خصص هذان الباحثان جزءًا كبيرًا من مناقشاتهم لتطبيقات المشاركة السياسية وقضاياها لقضية العلاقة بين السياسة والقوة. ويؤكد الباحثان أن ارتباط السياسة بعنصر القوة غير ضرورى، ولكنه يتضح أكثر عندما تكون المشاركة مشاركة الطبقة المتسلطة فى الأنظمة التقليدية.

فالمشاركة السياسية، على الرغم من أنها مزيفة فى أنظمة الحكم التقليدية، إلا أنها تعانى من عزوف المواطن عن المشاركة هذه، وربما يرجع السبب الرئيسى إلى ماقلته آنفاً.

* * *

1- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 167.